عرض ونقد

« نظريات النمو الاقتصادي »

تأليف الدكتور صلاح الدين نامق ــ استاذ ورئيس قسم الاقتصاد

بكلية المعاملات بجامعة الازهر

نشــر دار المعــارف بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٦٥

للمؤلف عدة كتب ساهم بها فى دعم المكتبة العربية فى كثير من الموضوعات الاقتصادية الحساسة وخاصة فى ميدان السكان ومشاكل الفقــر ويقدم الدكتور نامق موضوع النمو الاقتصادى بتخصيص الفصل الاول من الــكتاب لتعريف التخلف الاقتصادى ويقارن بين التعريفات المختلفة التى قدمها كثير ممن ساهم فى الكتابة عن التنمية الاقتصادية ثم يتعرض ناقدا ومحللا للتعريفات المختلفة وللمقاييس المختلفة التى اعتمد عليها كثير من الكتاب فى التفريق بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ونظرا لاختلاف الطبيعة الاجتماعية والتاريخية والسياسية لكثير من الدول المختلفة فأنه يصعب أيجاد تعريف موحد ينطبق على كل الدول المتخلفة ومع ذلك كما يذكر الدكتور نامق ص ١٣ من الفصل الاول أن هناك ظواهر مشتركــة بين الدول المتخلفة فمثلا درجة ازدحام السكان ومدى التخصص السائد فى الصادرات ومدى درجة الاشراف الحكومى على النشاط الاقتصادى كل هذه مظاهر تشترك فيها معظم الدول المتخلفة ، ثم ينتقل الدكتور نامق من مناقشة مقاييس التخلف الاقتصادى الى تحليل الوضع كما يبدو على أساس تاريخى للنظريات المختلفة التى ساهم بها الاقتصاديون فى مناقشة النمو الاقتصادى فيفرد الفصل الثانى للتجاريين ويناقش فى شىء من الاسهاب الافكار الرئيسية التى ساهمت بها المدرسة التجارية

مناقشا للسياسة التجارية وعلاقتها بالنمو الاقتصادى ثم ينتقل لمناقشة المدرسة الكلاسيكية محاولا جمع شتاتها فى نظرية عامة للنمو الاقتصادى ثم يدرس فى الفصول التالية محللا آراء كل من آدم سميث وروبرت مالتاس وديفيد ركاردو باعتبارهم أقطاب المدرسة الكلاسيكية ثم يفرد فصلا خاصا وهو الفصل السابع للنظرية الماركسية محللا أياها ودارسا لمساهمتها الرئيسية فى مشاكل الانماء الاقتصادى ثم ينتقل الى كينز وشومبيتر ثم نظرية روستو وهى نظريات يجمع بينها عامل مشترك ثم يفرد الفصل الحادى عشر بنظرية ناركسه فى النمو المتوازن ويختم هذه الدراسة فى فصل آخر عن دراسة النمو غير المتوازن كما يسميه فهى النظرية التى قدمها الاقتصادى الامريكى هيرشمن الاستاذ فى جامعة ييل .

ويمكن اعتبار أن وضع هذا الكتاب فى هذا الوقت بالذات حيث تحتل نظريات التنمية الاقتصادية مكانا مرموقا فى دوائر البحث بالجامعات والمدارس وحيث يهتم الرأى العام العالمى بمشكلة التخلف الاقتصادى ووسائل النمو وخاصة فى البلاد العربية حيث تخوض بلاد هذه المنطقة معركة الانماء الاقتصادى يعتبر مساهمة فى اغناء المكتبة العربية واطلاع الرأى العام على الحلول والنظريات التى درست واهتمت بمشكلة التخلف الاقتصادى ويمتاز هذا الكتاب بالتسلسل التاريخى فيدرس كل مساهمة فى ظروفها التاريخية فاذا أعتبرنا أن النظريات والافكار المختلفة الاقتصادية تتأثر تأثرا كبير بالجو والظروف المحيطة بها فأن مساهمة الدكتور نامق وتنقله بين مختلف عصور التاريخ ومناقشته لآراء الاقتصاديين المختلفة فى هذه العصور ومحاولة تطبيق هذه النظريات على مشاكل النمو الحديثة أهم ما يميز هذا الكتاب عن غيره من الكتب التى ساهم بها المؤلفون العرب . فنحن هنا فى هذا الكتاب لا نواجه نظرية تقول لنا القول الفصل فى مشكلة التخلف الاقتصادى وانما ننتقل بين نظريات مختلفة وآراء متضاربة وتحليلات دقيقة وعميقة يتناول فيها المؤلف عرضا عاما لنظريات أئمة الاقتصاديين .

ولا يضعف من الكتاب ولا أهميته عدم الوصول الى ربط عام بين هذه النظريات فالمعرفة حركة تراكمية ترتبط لبناتها بعضها البعض فراى المدرسة الكلاسيكية فى النمو الاقتصادى يمثل ظروفا تاريخية معينة ورأى كينز مثلا يمثل

ظروفا تاريخية وظروفا اجتماعية واقتصادية مختلفة تمام الاختلاف ومع ذلك فان المبادىء العلمية التى ساهمت بها المدرسة الكلاسيكية هى لاشك اساس نظرى لكثير من التطويرات والمساهمات التى قدمها مثلا ماركس أو كينز أو غيرهما من الاقتصاديين المحدثين وكنا نفضل من جهة أخرى لتحقيق غرض الترابط أن تجمع النظريات التى قدمها أئمة المدرسة الكلاسيكية فيما يمكن اعتباره فصلا متكاملا عن أهمية العرض والانتاج فى حل مشكلة التخلف الاقتصادى فلم يكن هم المدرسة الكلاسيكية النظر فيما اذا كان هناك طلب متوفر فى السوق لاستيعاب المنتج من السلع والخدمات وانما كانت المشكلة الرئيسية هى زيادة رأس المال وبالتالى زيادة الانتاج الذى يخلق الطلب الكافى لاستيعابه من السوق كما يقول قانون ساى للاسواق وهو الاساس النظرى التى قبلته المدرسة الكلاسيكية فلا داعى اذن للاهتمام بالطلب وانما يتركز الاهتمام بزيادة الانتاج وسوف تؤدى زيادة الانتاج الى زيادة الدخول والى ايجاد طلب قوى على السلع والخدمات ومن زيادة الانتاج ترتفع الدخول ويزيد تجميع رأس المال وتطور النشاط الاقتصادى تطورا تصاعديا مع الزمن .

وأما ما يمكن اعتباره نظرية ثانية فى النمو الاقتصادى وهى نظرية الطلب فكنا نفضل أن تجمع فى فصل مستقل يربط بينها عنصر رئيسى فالنظرية الاساسية لكارل ماركس تفترض أن الطلب سينخفض على الانتاج نتيجة ضعف مخصص الاجور من الدخل القومى وبالتالى يتناقص مستوى الارباح ويدخل النظام الاقتصادى فى حلقة مفرغة من الركود وما وصل اليه كارل ماركس عامة وصل اليه كينز وشومبيتر عن طريق آخر فاهتمام كينز بالطلب وتوقع شومبيتر لمصير النظام الرأس مالى فانه يمكن فى الواقع ان نجمع بين ماركس وكينز وشومبيتر فى فصل متكامل فتصبح لدينا نظرية عامة للنمو الاقتصادى ترتكز اساسا على الطلب. ثم فصل آخر عن النظريات الحديثة كنظرية ناركسه ونظرية هيرشمان وغيرهم من الاقتصاديين المحدثين الذين ساهموا ويساهمون فى مشكلة النمو الاقتصادى .

ولو تم هذا لظهر الكتاب كما نعتقد أقرب الى خدمة الفكر الاقتصادى والى خدمة طلبة الاقتصاد والمهتمين بالشئون الاقتصادية أكثر مما يخدم الكتاب

هـذا الغرض بوضعه الحالى فالمناقشات للنظريات المختلفـة تتخذ فى كل فصل طابعا مستقلا عن الفصول الاخرى ولا رابطة بين هذه الفصول المختلفة الا التطور التاريخى وهى خدمة جليلة أيضا ولكن كنا نعتقد أنـه لا ضرورة لهـذا الربط التاريخى المباشـر اذ من الممكن تحقيق الهدفين فى وقت واحـد ففيما سبق أن اقترحناه من تقسيم للكتاب كان يمكن الاحتفاظ بالدراسة التاريخية وهى هنـا جانب مهم وكان يمكن من جهة أخرى تقديم عرض متكامل للآراء مهما تبـدو فى تفصيلاتها مختلفة فهى من الناحية التحليلية ترتبط بعناصر مشتركة عامة يمكن أن تعطيها صبغة نظرية عامة ولا زلنا نقول أن مؤلف الدكتور نامق مساهمة جـادة فى بحث ومناقشة النظريات المختلفة للنمو الاقتصادى .

وسوف نختم هذا العرض لـكتاب نظريـات النمو الاقتصـادى ببعض الملاحظات ففى ص ٦٥ يلخص المؤلف نظرية آدم سميث فى النمو الاقتصـادى والركود الذى يصل اليه النشاط الاقتصادى فى شكل بيانى ونجد فى هذا الشكل محاور كل ما نعرفه عنها أنها س، ص ويترك المؤلف للقارى تخمين ابعاد هـذا الشكل .

ثانيا : تغلب فى كثير من الاحيان على الدكتور نامق نزعة عاطفية تتحـول الكتابة فيها من الدراسة العلمية المجردة الى الاسلوب العاطفى الذى لا يسعفنـا فى دراسة علمية فكان الدكتور نامق مثلا يأخذ على كل المساهمين فى المدرسـة الكلاسيكية دفاعهم عن النظام الاقتصادى المرسل وان الاقتصاد الحر هو عيب اساسى فى نظرياتهم وان لم يذكر المؤلف ذلك صراحة ففى ص ٧٣ يقـول « ان نظرية شومبيتر فى النمو الاقتصادى على الرغم من نزعته الرأس مالية الواضحـة تقف على قدم المساواة فى الاصالة والعمق مع النظريات الاقتصادية الكبرى » .

ويظهر هذا الاسلوب العاطفى فى ص ٢١٣ فى الهامش حيث يعلق المؤلف على آراء روزنشتايـن رودن فى أهميـة تطوير الصناعات الخفيفة اولا فى دول اوربا الشرقية والاعتماد على الدول المتقدمة من بقية دول اوروبـا فى استيراد الصناعات الثقيلة يعلق الدكتور نامق على هذا الرأى بقوله « وواضح ان هـذا الرأى لا يخلو من الاتجاه الاستعمارى » هذا فضلا عن غموض بعض الجمـل

واحيانا الصفحات كما فى صفحة (٤) عندما حاول المؤلف تعريف الدخل القومى الحقيقى فقال انه « يشير الى المجموع الكلى للسلع والخدمات المنتجة فى مـدة عام على فرض عدم وجود تجارة خاصة » ولم يكن واضحا المقصودة بكلمة تجارة خاصة . وكذلك فى صفحة (٣) حينما تحدث عن عوامل زيادة الطلب المحلى وذكر من بينها « زيادة الاتجاهات الاشتراكية فى الدول النامية » وقد امتاز الكتاب من جهة ثانية بالعمق والتحليل والعرض المسهب لنظريات النمو الاقتصادى مما يجعل الكتاب ضروريا لطلبة علم الاقتصاد والمهتمين بمشاكل الانماء الاقتصادى .

وخلاصة القول ان كتاب الدكتور نامق — ثروة جديدة أضيفت الى المكتبة العربية .

(مصباح العريبى)
عميد كلية التجارة والاقتصاد

through the virtue of wisdom. It gives a glimpse of an organised labour market. As concerns social life, Chapter Four exposes the Islamic ideals that save man from moral and material crash. Chapter Five proceeds to more details concerning the guiding principles of economic and social order. The spirit of co-operation is considered the basis of the welfare state that Islam plans for the masses. Wealth, its circulation, distribution and obligations are further discussed in the succeeding chapters. Still trade and interest were not isolated topics, but a part of the larger scope of the economic welfare.

Mr. Ali went on to emphasize that Islam, though having originated in the Arabian deserts, yet is of a universal nature fit for application in any pattern of economic organisation; it is not the fault of Islam, however, if it is not rightfully applied even by the Islamic societies since the death of the last Rashidin Caliph.

The author concludes that Islam is a religion that has to be lived. Consequently, it is linked with all phases of existence, and thus contributes to the vast literature in Islamic Studies. But still this contribution should be regarded as a timely one. To undertake the unveiling of the economic principles of Islam is not a simple task. The lucid and coherent survey of the economics of Islam in Mr. Syed Ali's book serves the cause of Islam in the Muslim countries and also conveys Islamic principles to the peoples of the world. If Muslims regard Islam as the complete discipline which regulates every facet of life, the economic aspects of life were duely stressed by the Koran.